

# فكر النهضة والثورات العربية

كمال عبد اللطيف \*

## تقديم

عندما طلب مني المساهمة في العدد الأول من مجلة أوراق فلسطينية، يبحث في موضوع فكر النهضة والثورات العربية، لم أتردد كثيرا رغم عمومية العنوان، وذلك بحكم أن الإحياءات العديدة التي يستوعبها المقترح، كانت وما تزال تشكل جزءا من مشاغلي، وأنا أتابع حدث الانفجارات الاحتجاجية الحاصلة في الميادين العربية، وأرصد في الآن نفسه، أشكال تطورها واتساعها، إضافة إلى متابعتي اليوم لتداعياتها المتواصلة في الفكر والواقع العربيين.

تبينت في المقترح الذي وصلني من المجلة بعنوانه المجرد والمفتوح، ما يسعف بالتفكير في حدث الثورات العربية وما تلاها من وقائع، ضمن سياقاته التاريخية الكبرى، وفي إطار المرجعيات الفكرية الموصولة به. وافترضت أن يكون الدافع الذي يقف خلف هذا الموضوع، مرتبطا بالرغبة في بحث نوعيات العلاقة الممكنة بين مشاريع النهضة العربية، ومشروع الإصلاح السياسي الديمقراطي في الراهن العربي.

أدركت في غمرة متابعة لما جرى في المجتمعات العربية، أن الانفجار الاحتجاجي الحاصل، ولَّد معطيات لم تكن منتظرة، الأمر الذي يدفعنا لا للتفكير فقط في علاقة ما حصل بمشاريع النهضة العربية، بل الاهتمام كذلك بالتحديات الجديدة، التي ترتبت عن زمن الثورات، وتتواصل اليوم بعد رحيل رؤوس الأنظمة وبداية المراحل الانتقالية، بكل ما تحمله من أسئلة جديدة ومهام جديدة، قصد تخطي العقبات المحتملة، والإسهام في تأسيس قواعد أخرى لتدبير ملفات المرحلة الانتقالية.

---

\* باحث مغربي

وستبين في سياقات العرض اللاحقة، أن الحركات الاحتجاجية تضعنا أمام بعض الإشكالات والقضايا، التي كانت وما زالت من أهم إشكالات المشروع النهضوي العربي، الأمر الذي يمكّننا في النهاية من مقارنة جوانب من موضوعنا، والوقوف على بعض الخلاصات المفيدة.

وحننا في دراسات سابقة، أن فكر النهضة العربية يشير إلى مجمل المشاريع التي تعكس تصورات النخب للإصلاح وللتقدم في المجتمع العربي الحديث والمعاصر<sup>١</sup>. وأن أفعال الاحتجاج المولدة للثورات التي حصلت خلال سنة ٢٠١١، تندرج ضمن المنجزات الفعلية والمكاسب الحاصلة، الموصولة بتجارب وسياقات تاريخية محددة<sup>٢</sup>. صحيح أن هناك فرقاً كبيراً بين المشاريع التي تعكس الطموحات والآمال العربية في التقدم، وبين ما حصل في قلب الثورات العربية، من خلخلة لكثير من الأسس والمرتكزات في مجتمعاتنا، إلا أن الظاهر في موضوع العلاقة بين فكر النهضة العربية والتحويلات التي جرت في ضوء الانفجارات المذكورة، يكشف أن المسافة بينهما كبيرة. لكن تأمل الأحداث الثورية، وبناء أسئلتها وأفقيها في التحول، ينتج عنه إمكانية بلورة صلات من الوصل عديدة، بين فكر يُصوّب نظره نحو بحث سُبل تجاوز التأخر التاريخي العربي، وبين تحوُّل يُمارس تحقيقَ جوانب من الطموحات العربية في مناهضة الاستبداد والفساد، وإنجاز مهمة الإصلاح السياسي.

وإذا كان أغلب المتابعين لحدث الثورات، قد أشاروا إلى طابعه المفاجئ، فإنه لم يكن بإمكان أحد أن ينكر أن البلدان التي برزت فيها الشرارات الأولى للحدث، كانت في حاجة ماسة لحصوله. إضافة إلى أن النخب السياسية والثقافية كانت تدرك ضرورة تجاوز حالات الانسداد الحاصلة في مجتمعاتها، وتدرك في الآن نفسه الصعوبات التي تقف دون إزاحتها لأنظمة الفساد، التي عطلت كثيرا من قدراتها. وتعلمنا تجارب تاريخ الثورات، أن حصول الفعل الثوري في دورات الزمان، لا يكون دائما متشابها، وأن كل فعل ثوري يستوعب بصورة أو بأخرى مرجعيات محددة، وتؤطره سياقات قابلة للفهم، بل إن بعض مرجعياته قد تكون موصولة بأزمة قديمة. كما أنه يصنع من خلال فعله، الملامح التي تصبح في فترة لاحقة بمثابة سمات تخصه، وقد تجعله في الوقت نفسه قريبا أو بعيدا أو مشابها لثورات أخرى.

ولكي نقرب أكثر من موضوعنا، فكرنا في تركيب مفاصله اعتمادا على أوليات ومحاور محددة، بهدف وضع اليد على بعض الخلاصات والنتائج. نضع في الأوليات موجهات الفهم والقراءة، ونركب في محورين اثنين جملة من المعطيات التي تقربنا من حدث الثورات ومرجعياته النهضوية. ونشخص في المحور الثاني أبرز التحديات الحاصلة في ما بعد الثورات، وهي تحديات تكشف أننا أمام مسار مركب، سواء في مجال الفكر النهضوي أو في المسار العام لأفعال الثورة، ثم نختم بحثنا بخلاصات عامة.

## أوليات

١- ننتقل في مقاربة علاقة النهضة العربية ومشاريعها في الإصلاح بحدث الثورات العربية، من زاوية في النظر لا تفصل بين وقائع التاريخ وأحداثه الفاصلة، وبين السياقات والأطر المرجعية، المحددة لشروطها العامة. ولا يتعلق الأمر في تصورنا هذا، بوجود سببية ميكانيكية، قدر ما يتعلق بمحصلة تفاعل تاريخي، نفترض أن الوعي في التاريخ يمنح، إمكانية بناء طموحات وتطلعات الشعوب. كما يمنح إمكانية نقل التصورات إلى أفعال مالكة لمعاني التصورات، وذلك ضمن جدليات معقدة، حيث يمنح التصور إمكانية الفعل، ويؤن هذا الأخير بدوره التصور بمقتضياته.

ولا تحكم الجدلية التي كنا بصدد توضيحها قواعد مؤكدة، ذلك أن للوسيط الإرادي المتمثل في البشر، ومختلف أشكال صراهم في التاريخ، دور في عمليات بناء مستويات التقاطع والتداخل بين الأفكار والوقائع. وما حصل ويحصل اليوم في المجتمعات العربية لا يشكل أي استثناء.

هذا من حيث التصور العام، أما في موضوعنا بالذات، فإن علاقة المشروع النهضوي العربي بحدث الثورات العربية، يضعنا أمام لحظة مركبة تُطلق عليها لحظة التقاء وتقاطع السياقات والأسئلة. ونقصد بذلك أن حلم النهضة العربية، الذي جَسَم فيه النهضويون العرب خلال قرنين من الزمان، صُور تطلعهم لبناء مجتمع جديد، وأنظمة سياسية جديدة، احتل مكانة رمزية في شعارات المحتجين في الثورات العربية. وقد تقاطعت نداءات الحرية في تظاهرات المحتجين، مع مفردات الحرية في أدبيات لطفي السيد، التي تغنى بها وحده في الصحافة المصرية قبل قرن من الزمان.

لا ندعي هنا وجود علاقة مباشرة بين شعارات الشباب في «الربيع العربي»، وبين أدبيات النهضة التي علّمت المجتمع العربي أبجدية التحرر، مستعملة في سبيل ذلك لغة جديدة وقيماً جديدة، بل إن مُرادنا مما سبق، التأكيد فقط، على عدم إغفال الإشارة إلى أن لفعل الثورات في مجتمعاتنا، مرجعيات وسياقات تاريخية، صانعة لبنياتها ونظامها، ومختلف الأشكال والمعطيات التي تصلها بمحيطها العام، في تفاعلاته وفي تحوله.

تقوم العلاقة المفترضة في نظرنا على مبدأ التفاعل التاريخي، وهو مبدأ يستبطن عملية كيميائية معقدة، حيث تمنتج تصورات بإرادات، وينتج عنهما نوع من الإبداع، يقوم بعمليات تمثل الأفكار بطريقة خاصة، ثم تحويلها إلى شعارات تُرفَع كمطية لركوب أهوال الفعل الاحتجاجي، والقيام بما يعرف بعد ذلك، بالأفعال التي تؤدي إلى إسقاط الأنظمة وإطاحة الحكام.

نعرف جيداً أن المجتمع العربي في مطلع هذا القرن يختلف تماماً عن المجتمع ذاته في بدايات القرن العشرين، مثلما نعرف أن مقالات لطفي السيد في تبجيل الحرية والتغني بها تختلف عن شعارات

الحرية في الميادين العمومية. ولهذا السبب ربطنا مسألة العلاقة، بمبدأ عدم إغفال السياقات المجتمعية والمرجعيات التاريخية.

وإذا كان من المعروف، أن هناك علاقة بين التحول الاجتماعي وتطور منظومة الأفكار الحاصلة في المجتمع والمؤسسات، فإن من المؤكد أيضاً، أن للفكر سمات معينة تخص عمليات تطوره، وهي سمات نفترض أنها تختلف عن سمات تغير الوقائع والأحداث والمؤسسات داخل المجتمع، لكن استقلالهما عن بعضهما، لا يستبعد أبداً مبدأ تبادل التأثير بينهما. بل نستطيع أن نقول، إن التحولات في التاريخ بما في ذلك القطاعات التي ينتظرها الناس من الثورات، تستوعب وظائف الفكر المرتبة لنوعية التطلعات والآفاق المنتظرة.

ضمن هذا المبدأ العام، فكرنا في علاقة الثورات العربية بفكر النهضة، من خلال التفكير في مسألة الإسناد الثقافي، الموصول بالفكر العربي النهضوي، والمشاريع الإصلاحية المؤطرة لسياقاته المجتمعية.

٢- وضعتنا فقراتٌ الأوليّة السابقة، أمام ما هو مُركَّب وعام في موضوعنا، أي وضعتنا أمام الفكر النهضوي في ضوء امتحانات التاريخ. أما الأوليّة الثانية، فإننا نفترض أنها تسمح لنا بالتقدم خطوة إلى الأمام، في الاقتراب أكثر مما نحن بصدد، لعلنا نتمكن من رسم بعض ملامح نوعية العلاقة المفترضة، بين المرجعية النظرية وتمظهراتها الفعلية في التاريخ.

تستوعب الأوليّة الثانية، خلاصةً نموذجاً لفكر النهضة العربية، سبق لنا ترتيب عناصرها في عمل سابق، بهدف الإحاطة بلحظات التطور المفصلية الكبرى في الفكر العربي المعاصر<sup>٢</sup>. يتعلق الأمر بما أطلقنا عليه، لحظة إدراك الفارق ولحظة المماثلة ثم لحظة وعي الذات. لا يتعلق الأمر بنمذجة تاريخية تطويرية ولا بخطاظة مغلقة، قدر ما يتعلق بوسيلة منهجية تروم تسهيل الاقتراب من معطيات خطابات النهضة.

وإذا كانت دواعي التحقيب تجعلنا نتصور كلاً من اللحظات المذكورة، في إطار زمني وتاريخي محددين، كما نتصوره في إطار مجموعة من النواظم النظرية المُستوعَبة في سياق المجري الزمني المفترض، فإن جوامع أخرى عديدة تلحقها ببعضها البعض، وتجعلها متزامنة، كما تجعلها أحياناً تتبادل مواقع بعضها، في دائرة تسلسل صيرورة الأفكار ومجري الزمان. إن دينامية تحول الأفكار في التاريخ لاتستوعبها فقط مفاهيم التقدم والتراجع والتجاوز والابداع، بل إنها قد تفهم بصورة أفضل وخاصة في مجال الفكر العربي المعاصر، باستعمال مفاهيم التوتر والتناقض والمواءمة، وغير ذلك من أسماء أفعال مظاهر الحصار التاريخي القائمة، بحكم شروط تحولات الوعي والمجتمع في تاريخنا المعاصر.

استعملنا في وصف اللحظة الأولى النعت المركب «إدراك الفارق»، بحكم أنه لم يعد بإمكاننا منذ القرن التاسع عشر، أن نفكر في ذاتنا وذواتنا دون النظر إلى الآخر، والاستعانة به في فهم ما يجري

داخل عوالمنا وداخل العالم. فتأخرنا التاريخي القائم، يُقرأ في مرآة تقدم الآخر. وتقدم الآخر والآخرين، لا يمكن فصله عن واقع أحوالنا سلباً وإيجاباً.

أما اللحظة الثانية الموصوفة في مُدجّتنا بالتمائل، فإنها تتميز بكونها تستوعب منجزات رواد الفكر النهضوي، وتعمل في الوقت ذاته على تطوير نمط الكتابة وتطوير علاقة الكتابة بموضوع النهضة، والدفاع عن ضرورة الانخراط في التاريخ العالمي بحكم المصالح والأهداف المشتركة. وفي قلب هذه المرحلة تم حصول استقلال أغلب البلدان العربية.

ويشكل الانتقال من لحظة إدراك الفارق إلى لحظة وعي المماثلة، تحولاً نوعياً في تصورات المشروع النهضوي في فكرنا المعاصر. كما يشكل الانتقال من اللحظتين السابقتين، إلى ما نطلق عليه في مُدجّتنا التحقيبية لحظة وعي الذات، تحولاً أكثر تجذراً وعمقاً في نظام الوعي النهضوي العربي.

ترتبط اللحظة الثالثة، بالهزيمة العربية أمام إسرائيل، التي كشفت عقم الخيارات والمواقف والمعارك التي خضنا، ووضعتنا أمام معطيات جديدة وأسئلة جديدة. الوعي بالذات في هذه اللحظة يرادف وعي الهزيمة، ويستند إلى الإقرار بالمآل الذي آلت إليه أوضاعنا، في ظل مجمل الشروط التي أطرت وتؤطر وجودنا في المجتمع والسياسة والفكر والتقنية..

لقد أصبحت حاجتنا إلى تجذير الوعي النقدي بذاتنا وبالعالم أكثر إلحاحاً، وأصبحت حاجتنا إلى التعلم من مكاسب العصر، وإنجاز تواصل إيجابي مع العالم أمراً مطلوباً. وقد اتجه فكرنا منذ ذلك الحين، إلى إعادة مواجهة إشكالاتنا بعدة جديدة في النظر، قادرة على القطع مع خيارات الفكر التوفيقي، والنظر المستكين إلى قيم أزمته خلت. وقد تفتحت في هذا الإطار براعم بذور الإبداع الفكري، كما تبلورت في جهود الفكر النهضوي العربي، في نهاية القرن الماضي ومطلع هذا القرن.

تسمح لنا هذه النمذجة في سياق البحث الذي نحن بصده، بوضع اليد على أهمية اللحظة الثالثة لحظة وعي الذات، التي ما تفتأ نعيش ضمن أطوارها، والتي حصلت الثورات العربية في قلبها، ومحاذاة مع معطيات الجيل الثالث من أدبيات الإصلاح، الموصولة بوشائج من القرني متينة مع الفكر النهضوي، والموصولة في الوقت نفسه، بموضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي أصبحت اليوم عنواناً لمشاريع النهوض بالمجتمعات العربية.

## I-الأفق النهضوي والثورات العربية، في جدليات التفاعل التاريخي.

يتمثل أول مرتكز يحدد أشكال الالتقاء بين فكر النهضة وأفعال الثورات العربية، في مركزية السياسي فيهما معاً. فقد كانت أبرز قضايا المشروع النهضوي العربي، تتجه لبناء مشاريع الإصلاح السياسي، وذلك منذ

كتابات الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٤) وخير الدين التونسي (١٨٢٢-١٨٨٩)، ثم كتابات محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) والأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) إلى جهود لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣) وعلي عبد الرزاق (١٨٨٨-١٩٦٦م)، وغيرهم من النهضويين العرب، الذين أولوا عناية كبيرة للمسألة السياسية، وركبوا جهوداً في موضوع الإصلاح السياسي. صحيح أن المشروع النهضوي تظاهر في أبعاد متنوعة، حيث غطى بعض الموسوعيين الشوام معضلة التأخر المعرفي والعلمي، وسعوا لإصدار منابر تعنى بتعميم بعض المعارف العلمية. وصحيح في الآن ذاته، أن الاهتمامات النهضوية شملت أيضاً، إصلاح اللغة وإصلاح المجتمع، ومحاربة الطرقية وإسلام التواكل والطاعة. إلا أن البؤرة المركزية الجامعة في تصورنا لمجمل الآثار النهضوية، تمثلت في الثقل الذي كان يمارسه محور الإصلاح السياسي، في فكر النهضة العربية.<sup>٥</sup>

يشكل إذن، الجامع السياسي جسراً لأشكال من العلاقة بين المشاريع النهضوية ومشروع الإصلاح السياسي، وتصبح العلاقة أكثر وضوحاً عندما نتجه فيها بالاعتماد على أدبيات الجيل الثالث من مفاهيم الإصلاح، التي تروم توطين قيم وآليات المشروع السياسي الديمقراطي في المجتمعات العربية. تتبين علامات ذلك في الشعارات التي رفعها المحتجون، وهي شعارات تندرج ضمن مكاسب الثقافة الحقوقية في فكرنا المعاصر.<sup>٦</sup> وإذا كان الملاحظون لحدث الثورات، قد ربطوا عمليات إطلاقه بفاعلين جدد، وآليات جديدة في التواصل الباني لمساراته وخياراته، فإنه لا أحد يستطيع الادعاء، في نظرنا، بأن الثورات العربية، عبارة عن نبت دون جذور ودون سياقات، بل إن عمق ما حصل لا يفهم في كثير من أوجهه، دون وصله بسيرورات تطور الأفكار في التاريخ العربي المعاصر. صحيح أننا عندما نتوقف أمام حدث الثورات العربية، نقف فعلاً أمام فاعلين جدد، لكن هؤلاء الفاعلين يرتبطون بطموحات شعوبهم كما ترجمتها تطلعات نخبهم.<sup>٧</sup>

يخضع فعل الثورات لجديليات تاريخية معقدة، لكن شعارات الثورة، وهي التعبير الذي يفصح عن هوية الفاعلين وهم يلوحون بأيديهم حاملين هذه الشعارات، ومنددين بالأنظمة السياسية العربية التي يعرفون أنها تمارس الطغيان منذ عقود من الزمان، تكشف صلاته العميقة بالأطر المرجعية والتاريخية، بل بمختلف التجارب التاريخية المنظور إليها كإطار عام، مُرتَّبٍ لملاحمه وملاحم التحول التي تحصل في الواقع. يترتب عن كل ما سبق، أن فعل الثورة في تونس يندرج ضمن أفق في الإصلاح السياسي العربي مبتور، متقطع ومتعدد.. أفق لم تنقطع آثاره، ولم تنقطع ممانعته، ولم تنقطع نتائجها. إن ما جرى في تونس وما تلاه في ساحات عربية عديدة، ينبغي أن يفهم في إطار الانتفاض على بؤس العمل السياسي العربي في العقدين الأخيرين. كما يمكن أن يفهم كجهد مبدع لإيقاف مسلسل التمييع السياسي في ثقافتنا. ويمكن إدراجه في سياق التحقيب التاريخي، ضمن حزمة الجيل الثالث من أجيال الإصلاح السياسي، الناشئة في الفكر والممارسة السياسية العربية، في مطلع الألفية الثالثة.<sup>٨</sup>

تتجه مفاهيم الجيل الثالث لتخطي تركة الخطاب السياسي الإصلاحى العربى وتركيب أفق جديد فى الإصلاح، يتوخى توطين قيم التحديث السياسى، فى المجتمعات العربىة، حيث تتم إعادة بناء مفاهيم الدستور والمواطنة والمؤسسات والشفافية والحكامه داخل الخطابات السائدة فى مشاريع الإصلاح، سواء فى المؤسسات السياسىة (الأحزاب والتنظيمات)، أو فى خطابات المثقفين والفاعلين السياسيين.

لا يخرج الحدث المشتعل عن مشروع إتمام المشاريع الإصلاحىة العربىة، رغم أنه يتجاوزها بفعل ما يتميز به من جرأة، وبفعل إبداعيته ومحليته، واستيعابه بل استخدامه فى الآن ذاته للمكاسب الوسائطىة الكونىة والمتعملة. إنه فعل مبدع، لكنه قبل ذلك فعل تجاوب تاريخى، صانع لحدث مرغوب فىه.

لا جدال فى أن ما جرى هنا وهناك، فى المغرب والمشرق والخليج العربى، يصعب فصله عن السياق التاريخى المحلى والإقليمى والعالمى، وخاصة فى أزمنة التواصل عن بعد، التى أصبحت تشكل سمة من سمات التواصل فى عالم اليوم. فنحن مثلا، نتحدث منذ عقدين على الأقل، عن قوة التحديات التى تواجه الفاعلين السياسيين ومختلف أفراد المجتمع التونسى، خلال حقبة الرئيس السابق. كما نتحدث عن التطور الهام فى المجتمع المدينى المصرى، وهو يواجه الفترة الأخيرة من فترات حكم الرئيس السابق. وفى حركىة جمعىة «كفاىة»، ونضالات أحزاب المعارضة المصرىة، وكذا فى الموروث السياسى النضالى للنخب السياسىة المصرىة، خلال عقود النصف الثانى من القرن الماضى، فى هذه النضالات ومكاسبها وإخفاقاتها دلائل كاشفة، عن علاقة كل ما جرى فى ميدان التحرير بسياق تاريخى عام. كما أن حركىة شباب ٢٠ فبراير فى المغرب، لا يمكن فصلها عن شعارات اليسار المغربى، خلال الفعل السياسى المناضل للأحزاب المغربىة، التى ظلت ملتزمة بالخط النضالى المعارض للحكم الفردى، طيلة عقود من الزمن فى القرن الماضى<sup>١</sup>.

المعطيات التى وردت فى هذا المحور، تسمح لنا بالتأكيد على علاقة الثورات العربىة بجوانب من روح المشروع النهضوى، وخاصة الجوانب السياسىة التى ما فتئت تتبلور داخل لحظة الوعى بالذات، وتعمل على مزيد من تطوير وتوسيع أدبيات ومفاهيم الجيل الثالث من أجيال الإصلاح فى فكرنا. ونتجه فى المحور الثانى للتفكير فى مرحلة ما بعد الثورات لنعاين بعض تحدياتها الجديدة، فى علاقتها بمعارك وتحديات النهضوى العربى.

## II - ما بعد الثورات العربىة، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة.

وَصَعْنَا فَعَلَ الثورات العربىة أمام حالة انتقال سياسى، وذلك نتيجة سقوط أنظمة سياسىة، وإعلان مراحل انتقالىة يتم التحضير فىها، لشروط شرعىة سياسىة جديدة فى المجتمعات التى تخطت لحظات الاحتجاج. ونحن نتصور أن تهيو مجتمعاتنا لعبور هذه المراحل، يقتضى عمليات فى الإسناد الثقافى للفعل الحاصل وما ترتب عنه من نتائج، هذا إذا لم نقل أنه يستدعى ثورة ثقافىة.

وقبل ذلك، علينا أن ننتبه جيداً إلى أن الفعل الاحتجاجي المُركَّب للثورات العربية، كان يستوعب مختلف صور الانتقام من مختلف الهزائم والانتكاسات العربية، إضافة إلى تعبيره عن رفض كل أشكال استفحال الفساد والظلم وهدر الثروات في مجتمعاتنا. لكننا لا يمكن أن نغفل ونحن نتحدث عن الثورات العربية، تاريخنا ومختلف منجزاتنا في الإصلاح السياسي والثقافي، وهو تاريخ أنتج كما يعرف المتابعون لمعارك الإصلاح في الفكر العربي، أجيالاً من المفاهيم، وجرَّب مجموعة من الأساليب النضالية، في مواجهة طغيان الأنظمة، دون أن يتمكن من إحاطتها. كما يمكن أن نشير مقابل ذلك، وبناء على جدلية تاريخنا المعاصر، إلى تاريخ آخر يماثله، ويقف في وجهه، يتعلق الأمر بصور الممانعة، التي حولت الأنظمة العربية إلى أنظمة خالدة، تُؤطَّف في سبيل محافظتها على كراسي السلطة مسوغات متناقضة، الأمر الذي هباً للانفجار، الذي يتجه اليوم لتجاوز وتصفية كثير من أركان التسلط في المجتمعات العربية.<sup>10</sup>

نتجه في المحور الثاني من بحثنا للعناية بالتحديات الجديدة التي أفرزتها الثورات، ذلك أن أفعال الثورات العربية كما نعرف، أوصلت بعض تيارات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم. الأمر الذي يدعونا إلى التفكير في كيفية تحويل الانتقال السياسي الناتج عن هذه الثورات، إلى مسلسل يعبد الطريق أمامنا لولوج أبواب المشروع الديمقراطي.

نحن نفكر هنا في مبدأ إسناد الثورات العربية، بالاستفادة من مجمل مكاسب الفكر النهضوي، وخاصة في أبعاده التنويرية الموصولة بمكاسب الفكر المعاصر، إضافة إلى تجارب المجتمعات الأخرى في التاريخ. إن تحصين حدث الثورة، والعمل على تحويله إلى حدث قادر على انخراط المجتمعات العربية في التمرس بقواعد العمل السياسي الديمقراطي، يتطلب منا الوعي بأن التحولات الديمقراطية في التاريخ، تستدعي أولاً تعزيز خيارات ثقافية معينة، كما تقتضي تأهيلاً اجتماعياً، يجعلنا في مستوى المشاركة السياسية المطلوبة في المجتمعات الديمقراطية.<sup>11</sup>

وإذا كانت شعارات الثورات العربية، كما وضعنا آنفاً، تحيلنا بطريقة أو بأخرى إلى أدبيات الإصلاح السياسي النهضوي، في صورته التي انتعشت في الجيل الثالث من أدبياته، ضمن سياقات جديدة تؤطرها وتصنع لها مجرى جديداً، يناسب حجم التطلعات وإيقاع الاستماتة في الاحتجاج الحاصل داخل الميادين العمومية.

يؤثر وصول بعض تيارات الإسلام السياسي إلى مقاعد السلطة على أمرين محتملين، أولهما يتعلق بإمكانية حصول استيعاب هذه التيارات لبعض مقدمات المشروع الديمقراطي، رغم إعلان بعض أطرها وقادتها، عدم تناقض توجهاتهم الديمقراطية مع مرجعيتهم الدينية. ورسائل التطمين التي أرسلوها بعد فوزهم في انتخابات تونس والمغرب، لم تنتج خطاباً واضحاً متماسكاً، في موضوع مدينة الدولة وتاريخية التدبير السياسي. وقد يتطلب الأمر تجربة طويلة، من أجل بناء تركيب يستوعب مقدمات وآليات الخيار



الديمقراطي، مقرونةً بالمرجعية التي يتشبثون بها، مع محاولة منحها المرونة المطلوبة لتصبح كذلك.<sup>١٣</sup> نتبين في خطابات الفاعلين السياسيين باسم الإسلام السياسي، ومن يدور في فلكهم نزعة جديدة في المواءمة بين مجتمعنا وثقافتنا ومكاسب الأزمنة المعاصرة، مع نحو من الإلحاح على المرجعية الدينية، تحت غطاء عدم التفريط في الهوية الثقافية للأمة. الأمر الذي يجعلنا نتساءل من زاوية أخرى، وبناء على جدليات التاريخ، ألا يمكن أن يساهم فعل التغيير الحاصل في علمنة الإسلام السياسي؟.

هناك من يرى صعوبة ذلك، معتبراً أن في الإسلام السياسي اليوم، رغم كل المرونة الخطابية المعلنة من طرف الناطقين باسمه، ميل متزايد لاستخدام الدين في الصراع السياسي، ولهذا الأمر خطره على الدين. وفي الوقت ذاته، هناك من يعتبر أن العولمة تتجه لإجبار الإسلام السياسي على استعمال لغة المجال العام، الوضعية والتاريخية، حيث بدأت تخفف من العتيق من مفرداتها، وتستعمل كغيرها من القوى السياسية، الوسائط الجديدة في التواصل. بل أن نظام ممارستها المؤسسي القائم في بعض مظاهره، على آليات التنظيم العصري، أدى بها إلى ضرورة التفكير في بعض مواقفها الفكرية المبدئية، قصد جعلها أكثر ملاءمة مع مقتضيات المجتمع والسياسة والتاريخ. ويورد أحد الباحثين أمثلة من اندونيسيا، حيث تنتشر بعض القيم الديمقراطية تحت أولية السياسة الإسلامية وفي إطار ثقافة التسامح واحترام التعددية الدينية، الأمر الذي أدى إلى بداية تشكل صور جديدة، من التفاعل بين الدين والسياسة والفكر.<sup>١٤</sup>

وقد يكون لهذه الآراء أهميتها في سياق ما يجري، إلا أن الأمر المؤكد، هو أن فعل التغيير شكل منذ انطلاقه إطاراً عاماً، يروم الانتصار لقيم التحديث السياسي. وفي هذا السياق، نؤكد أن ما حصل في المجتمعات العربية اليوم، يعد بجمع المعايير، خطوة كبيرة في درب ولوج مجتمع المواطنة، رغم كل ما يطرحه من إشكالات ويرغبه من مفارقات. وهو يكتسب أهميته من كونه يبدن عودة جديدة إلى المعارك الثقافية، معارك التحديث المدافعة عن ضرورة تمثل مكتسبات العصر، في المعرفة والتقنية والتدبير السياسي<sup>١٥</sup>، وذلك بحكم صلة المكاسب المذكورة، بمختلف التناقضات والأزمات العديدة القائمة في المجتمعات العربية، وهي الأزمات التي لا يمكن فصل بعض جوانبها، عن رياح التعمم التي تتطاير أمواجها فوق فضاءاتنا.

تتيح لنا المعطيات الحاصلة في المشهد السياسي العربي، بعد الانفجارات التي أطاحت بأنظمة الاستبداد إتمام معارك نهضوية كبرى، يتعلق الأمر بمعركة إصلاح الذهنيات ومعارك الإصلاح الديني. والهدف من إتمام المعارك المذكورة في نظرنا، يعد موصولاً بعمليات الإسناد الثقافي للأفق الديمقراطي الذي تتطلع إليه مجتمعاتنا.

وإذا كنا نعتقد أن الثورات العربية في المنطلق، لم تحصل لتحقيق صحوه دينية، كما يحلو للبعض أن يتصور، بل إنها اتجهت منذ الإعلان عنها إلى التعبير عن تطلعات المتظاهرين، التي كانت تروم التخلص

من الأنظمة الاستبدادية، أنظمة الحزب الواحد، التي تُحوّل الدول إلى ممتلكات خاصة. كما كانت تريد التخلص من أنظمة التعددية المصنوعة بالمساحيق قصد التمويه. لقد قامت الثورات لتخاطم هذه الأنظمة مجتمعة، كما قامت لتواجه الاستبداد المسلح بالدين، أو المسلح بالعقائد الشمولية.

ضمن هذا السياق، نعود لإبراز صلة الثورات العربية وتداعباتها بالفكر النهضوي، وإذا كنا نؤمن بأن المعارك الكبرى في التاريخ لا تتم في منازل أو منازلتين، وأنها لا تجد حلولاً لمعضلاتها إلا في المدى المتوسط والطويل، أدركنا أهمية مواصلة العمل في مجال الإصلاح الثقافي.

نحن هنا نضع اليد على دور كل من الإصلاح الثقافي والإصلاح الديني في فكرنا المعاصر. صحيح أن مشاريع في إصلاح المجالين المذكورين نشأت في فكر النهضة العربية في القرنين الماضيين، وأن مشاريع فكرية أخرى ما تفتأ تؤسس لتصورات مساعدة على إتمام عمليات هذا الإصلاح، إلا أننا نعتقد أنه لن يكون بإمكاننا توسيع دوائر الوعي الحدائي في فضاءنا السياسي فكراً وممارسة، دون مزيد من العمل القادر على تفتيت الإسمنت اللاحم للفكر الوثوقي في ثقافتنا، والمنطق النصي في وعينا الديني.

لقد انطلق مشروع الإصلاح الديني في فكرنا المعاصر كما هو معروف في نهاية القرن التاسع عشر، وأنجزت الحركة السلفية في بداياتها خطاباً توفيقياً نزع نحو بناء شكل من أشكال المواءمة بين قيم الإسلام وقيم الفكر الحديث والمعاصر، في مجالات المعرفة المختلفة<sup>١٥</sup>. وقد عكس مشروع محمد عبده الإصلاح الذي كان يروم تكييف المجتمع الإسلامي ومبادئ العقيدة مع مقتضيات ومتطلبات الأزمنة الحديثة، عكس هذا المشروع في روحه العامة صورة لنمط في التوفيق مكافئ للمعطيات التاريخية التي سمحت بتمظهره، لكنه استنفذ قيمته الإصلاحية في السياقات التاريخية اللاحقة، وأصبحنا بعده في حاجة إلى بناء مواقف أكثر قدرة على مواجهة أسئلة زماننا<sup>١٦</sup>...

اتخذ هذا التوجه الإصلاحى لاحقاً صوراً ومظاهر أكثر قوة في مجال نقد العقل العربي الإسلامي كما بلورته أعمال محمد عابد الجابري ومحمد أركون، وتبلور بصيغ أخرى أكثر قوة وتنوعاً في إسهامات الفكر النقدي العربي المعاصر، كما تشكلت في نهاية الربع الأخير من القرن العشرين<sup>١٧</sup>، وهو الأمر الذي نعتقد أنه ساهم بدوره في تعزيز جبهة العمل الفكري في مجال الحدائث السياسية. ومن هنا أهمية دعم مختلف هذه الجهود النقدية، الساعية إلى مزيد من استيعاب مكاسب الفكر المعاصر في مجال المعرفة والتاريخ، وفي مجال النظر إلى الإنسان والعقل والمستقبل.

أما معركة الإصلاح الثقافي، فإننا نتصور أن تعميقها يتطلب مزيداً من تقوية دعائم الفكر التاريخي والتاريخ المقارن، حيث تساعد معطيات التاريخ المقارن على سبيل المثال في تنسيب الأحكام والتصورات الإطلاعية المهيمنة على كثير من آليات تفكيرنا..

صحيح أن إنجاز ثورة ثقافية في فكرنا يتطلب جهوداً متواصلة في باب استيعاب نتائج الثورات المعرفية والعلمية التي تبلورت في الفكر المعاصر، إلا أن هذا الأمر الذي نتصور إمكانية تحقيقه في المدى الزمني المتوسط، لا ينبغي أن يجعلنا نتوقف عن استكمال مهام الحاضر المستعجلة والمتملة في مشاريع الترجمة ومشاريع تطوير منظوماتنا في التربية والتعليم، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي، وتوسيع مجالات ودوائر الاستفادة من نتائجه وآفاقه في المعرفة والمجتمع والاقتصاد الخ، فنحن نعتقد أن هذه المعارك تعتبر الممهديات التي تعبد الطريق المؤدي إلى باب تحرير الأذهان..

لا تنفصل إذن، في نظرنا، معارك المجال الثقافي والديني عن مشروع ترسيخ الحداثة السياسية في فكرنا. وفي هذا السياق، نحن نعتبر أن انتشار دعاوى تيارات الإسلام السياسي، ودعاوى تيارات التكفير في ثقافتنا ومجتمعنا، يَكُنُّنا أكثر من أي وقت مضى من بناء النظر النقدي القادر على كشف فقر ومحدودية وغربة التصورات الموصولة بهذه التيارات، وهو الأمر الذي يتيح لنا بناء الفكر المبدع والمساهم في إنشاء مواقف وتصورات مطابقة لتطلعاتنا في النهضة والتقدم..

## عود على بدء

تبينا في سياق المنجز التحليلي الذي ركبنا في هذا العمل، أن موضوع علاقة الفكر النهضوي العربي بالثورات العربية، يمكن أن نقاربه من زاويتين. تشير الزاوية الأولى إلى سياقات ما حصل، أي مختلف الأطر التاريخية والمرجعية التي حصلت الأفعال الثورية في قلبها. أما الزاوية الثانية، فتشير إلى التحديات الجديدة، المترتبة عن الثورات المذكورة، حيث بدا واضحا غياب الإسناد الثقافي، الذي نفترض أنه يؤهل هذه الثورات، لبناء نقط ارتكاز الالعودة في الممارسة وفي الفكر العربي. وضمن هذا الإطار وضحا في المحور الثاني من بحثنا، أهمية الإسناد الثقافي للحركات الاحتجاجية وتداعياتها، بل وضحا ضرورة إنجاز ثورة ثقافية، تمكننا في حال حصولها من بلوغ مرامي الثورة، والتمكن من ولوج أبواب الشرعية الديمقراطية.

إن المعارك المرتقبة في فكرنا اليوم تدرج بصورة أو بأخرى في باب المعارك الكبرى التي شكلت جوانب من ملامح فكرنا النهضوي، ويتعلق الأمر بالإصلاح الثقافي والإصلاح الديني.

صحيح أن علاقة الأفكار بالوقائع في التاريخ معقدة، وأن نظام القطائع يكون أكثر وضوحا في مجال الوقائع والمؤسسات والأنظمة، عندما نقارنه بتحويلات الأفكار والمعتقدات، إلا أن الارتباط والترابط بينهما أمر مؤكد. وما يبرزه بصورة جلية اليوم، ونحن نعيش توترات التحول والانتقال السياسي في مجتمعاتنا، المؤشرات الجديدة التي أنتجتها الثورات العربية، والتي تضعنا مرة أخرى أمام موضوع الإصلاح الديني، وهو من الموضوعات التي كانت وما تزال من أهم إشكالات الفكر العربي النهضوي.

## المصادر

- ١- كمال عبد اللطيف، أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة ، التواصل، م. د.و.ع. بيروت الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
- 2- Bertrand Badie , Dominique Vidal Nouveaux acteurs, nouvelle donne, L'état du monde 2012 . paris, Page 62. 2011
- وكذلك كمال عبد اللطيف، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أوليات وسياقات وآفاق، ندوة ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، الصادرة ضمن منشورات المركز العربي للبحث ودراسة السياسات، الفصل الثاني عشر في الدوحة، ماي ٢٠١١
- ٣- كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك لفارق إلى وعي الذات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت ٢٠٠٩، الفصل الأول، صفحات ٥٩-٧٩.
- ٤- راجع بحثنا، نحو حداثة سياسية عربية، مقدمات وأسئلة. ضمن كتابنا أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك لفارق إلى وعي الذات، مرجع سبق ذكره، صفحات ١٢-٥٠.
- ٥- عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣ .
- ٦- كمال عبد اللطيف، العرب في مواجهة حرب الصور، دار الحوار دمشق ٢٠٠٧، ص ٦٧.
- ٧- كمال عبد اللطيف، الثقافي في الانفجار الكبير، مدخل لقراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية، كتاب جماعي، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ديسمبر ٢٠١١.
- ٨- كمال عبد اللطيف، الحدث التونسي و أسئلة الإصلاح السياسي العربي أوليات وسياقات وآفاق، ندوة ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، مرجع سبق ذكره.
- ٩- كمال عبد اللطيف، المرجع السابق.
- ١٠- كمال عبد اللطيف، الثقافي في الانفجار الكبير، مدخل لقراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية، مرجع سبق ذكره.
- 11- Touraine, Alain. Qu'est - ce- que la démocratie ? Paris : Fayard 1994.P48.
- 12- Olivier Roy, l'islam mondialisé, Edition le Seuil- septembre 2002.chapitre6 .P94.
- 13- Olivier , l'islam mondialisé, Edition le Seuil- septembre 2002 .P96.
- ١٤- كمال عبد اللطيف، مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات، في صعوبات التحديث السياسي العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، في الرباط، المغرب، ٢٠١٢، صفحات ٤٥-٦٨.
- ١٥- راجع احمد موصلي، أسباب فشل خطاب الإصلاح الديني، ضمن أوراق ندوة تيار الإصلاح الديني ومصائره في المجتمعات العربية، منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، وهو من تنسيق ماهر الشريف وسلام الكواكبي، دمشق ٢٠٠٣، صفحات ١٤٥-١٦٢.
- 16-D. Schnapper, Qu'est ce que l'intégration ? Paris, Gallimard 2007.
- ١٧- كمال عبد اللطيف ، أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك لفارق إلى وعي الذات، مرجع سبق ذكره، صفحات ٧٣-٨٧.